

قضية

مليارات الدولارات صرفتها الحكومة العراقية منذ عام 2003 على القطاع الكهربائي، من دون أن تنجح في توفير احتياجات البلاد من الطاقة. وفيما لا تعدّ الموارد المالية عائقاً رئيسياً، يبقى الفساد وسوء الإدارة من بين أبرز أسباب معاناة أكثر البلدان العربية امتلاكاً للنظ من أزمة كهرباء تتفاقم كل عام وتثير سخط العراقيين

كهرباء العراق: الفساد يُنتج العتمة

بغداد - أحمد الموسوي

عند التجوال اليومي في مناطق العاصمة بغداد وأحيائها، تحت أشعة شمس لاهية وطقس اعتاد العراقيون غبرته خلال السنوات الماضية، يمكن تلمّس مدى السخط الشعبي على تردّي واقع الطاقة الكهربائية في العراق. وبعدما شهدت البلاد، خلال فصل الصيف في الأعوام الماضية، اندلاع احتجاجات «شيعت» الكهرباء في نوابيت الموتى، صدرت وعود وطمأنات عن وزير الكهرباء آنذاك بمعالجة هذه الأزمة المزمنة. لكن وزارة الكهرباء المركزية، لم تفشل فقط في معالجة الأزمة، بل إن معدلات تجهيزها اليومي للطاقة تراجعت مقارنة بصيف العام الماضي.

أمام هذا الوضع، تحولت الشوارع في الأحياء البغدادية إلى أشبه ما تكون بنسيج عنكبوتي مشوّه نتيجة لتداخل أسلاك المولدات وتشابكها في هذه الأحياء. فالحكومة ارتأت حلاً «ترقيعياً» تمثل بتقديم الوقود مجاناً لأصحاب المولدات الكهربائية، في محاولة منها للتخفيف من حدة السخط الشعبي. لكن هذا الدعم فتح المجال أمام أي مواطن لنصب مولد عملاق أمام منزله، والشروع بمد الأسلاك إلى المنازل والمحال المحيطة بصورة عشوائية.

وزارة «توهم» مواطنيها أزمة الكهرباء في العراق تعود إلى فترة ما قبل الاحتلال الأميركي، عندما كانت البلاد تنتج ما يقارب 4300 ميغاواط.

حينها، كانت جميع المحافظات تعاني شخّ التجهيز بالطاقة، باستثناء العاصمة بغداد. النظام السابق كان آنذاك يعمل على رقد العاصمة بالكهرباء عبر الاستقطاع من حصص باقي المحافظات، إلا أن هذه النسب من الإنتاج قد تراجعت إلى 300 ميغاواط، نتيجة للأضرار التي خلفتها حرب الخليج الثانية على البنى التحتية والمنشآت الكهربائية والنظية. عقب انتهاء الحرب، باشرت دائرة التخطيط والدراسات التابعة لوزارة الكهرباء الاتحادية، بتحديث الخط القديم التي وضعتها بالأصل شركات أجنبية لزيادة إنتاج الكهرباء، إذ كان من المفترض أن تضاف قدرات إنتاجية تصل نحو 13000 ميغاواط، ولتغذي عموم البلاد. وبناءً على تلك الخطط، باشرت الوزارة على عجلة بالتعاقد مع جهات منقذة، حتى إن آلية إبرام هذه العقود كانت تتجاوز ضوابط العقود الحكومية، بحسب وثائق زودتنا بها لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب العراقي.

تلك المشاريع، التي بوشر العمل فيها فعلياً، خلال عام 2007، انطلقت ضمن محورين: الأول يتمثل بنصب مولدات ومحطات بخارية وغازية جديدة. وأبرز الشركات المجهّزة هي Hyundai، حيث كان من المقرر أن تنصب 12 محطة في 9 مواقع في عموم البلاد، شركة SIEMENS، بالإضافة إلى عدد من الشركات الأخرى.

أما بالنسبة إلى المحور الثاني، فهو متمثل بإعادة تأهيل جميع المحطات

البخارية والغازية القديمة المنتشرة في العراق.

الحكومة الاتحادية في بغداد، كانت قد طمأنت في وقت سابق، إلى أن القدرات الإنتاجية ستصل في نهاية هذا العام إلى 19476 ميغاواط، في حين أن الطلب الكلي لا يتجاوز 16100 ميغاواط، أي بزيادة تصل إلى 3176 ميغاواط. وزارة الكهرباء، ذهبت أبعد من ذلك في تفاؤلها آنذاك، من خلال تأكيدها أن القدرة الإنتاجية ستصل في عام 2015 إلى 23640 ميغاواط، أي بزيادة مقدارها 4140 ميغاواط، عن الاستهلاك الوطني، بما في ذلك استهلاك إقليم كردستان.

إلا أن الخيبة، كانت كبيرة جداً، إذ إن القيمة الفعلية لإنتاج البلاد لم تتجاوز هذا العام 7000 ميغاواط، علماً بأن هناك ما يقارب 1000 ميغاواط تُستورد من إيران، فيما يتولى إقليم كردستان إنتاج ما يقارب 1500 ميغاواط، ما يعني أن الإنتاج الحقيقي لوزارة الكهرباء الاتحادية لم يتجاوز 4500 ميغاواط.

عضو لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب، فرهاد الاتروشي، أوضح أن هناك الكثير من الأسباب التي حالت دون الوصول إلى معدلات الاكتفاء الذاتي من إنتاج الطاقة الكهربائية. وأوضح النائب عن التحالف الكردستاني أن «العقود التي أبرمتها وزارة الكهرباء الاتحادية بشأن إنشاء محطات جديدة، لم تنجز بسبب تلك وتسويق تحمّلها الجهات المنقذة لهذه المشاريع». ورأى أن الذي زاد



من إحدى التظاهرات المطالبة بالكهرباء والإصلاح في البصرة العام الماضي (نبيل الجوراني - أ ب)

عدد من محطات إنتاج الطاقة القديمة، وذلك لرفع مستوياتها الإنتاجية، إلا أن القدرة الإنتاجية لهذه المحطات قد تراجعت بعد إجراء عمليات الصيانة المزعومة من قبل الوزارة.

هذا الإحباط على صعيد ملف الكهرباء مضافاً إليه التخوف من تجدد الاحتجاجات الشعبية، دفع مجلس النواب خلال شهر شباط من العام الجاري إلى مناقشة تقرير، حصلت «الأخبار» على نسخة منه، تضمن أسباب الإخفاقات، والحلول المقترحة لتجاوزها.

وفي الوقت الذي دعا فيه التقرير إلى «استضافة» عاجلة لوزير الكهرباء في البرلمان، كُتب في صفحة «استنتاجاته» أن «وزارة الكهرباء كانت تعمل على القفز فوق الأزمات، كذلك فإنها أوهمت الشعب العراقي بالكثير من الوعود، وذلك من خلال التديس على الحكومة العراقية». التقرير توصل إلى هذه الاستنتاجات من خلال «التضارب بين التصريحات

وزارة الكهرباء أكثر الوزارات «استنزافاً» للமாக العام من دون تحقيق تقدم ملموس

الطاقة الكهربائية كلفت البلاد (حكومة وشعباً) 120 مليار دولار

من اتساع هذا التلكؤ، هو «تساهل» الوزارة والحكومة في محاسبة هذه الجهات المقصرة.

وأوضح الاتروشي أنه، بطلب من وزارة الكهرباء، حُصّصت أموال لإعادة تأهيل

الحالية، بدءاً من المواجهة مع إدارة اوباما، مروراً بعدم إقرار موازنة عام 2013، وإخلاء بؤرتي ميغرون وغفعات وأولبانا في الضفة الغربية، وانتهاءً بفشل كبح البرنامج النووي الإيراني. رغم ذلك، لفت برنياع إلى أن هذه الحملة قد توفر لباراك أفضل خدمة له وتمكنه من عدم الاختفاء عن الساحة السياسية كما تتوقع استطلاعات الرأي.

وبموازاة ذلك، يقدرّون في حزب «شاس» أن يستغل باراك صلاحياته وزيراً للدفاع لتجنيد الحريدديم في الجيش، بعد انتهاء سريان مفعول «قانون طال» (الذي يعفيهم من التجنيد) بهدف نيل مكانة في جمهور اليسار والوسط.



نتنياهو خلال مشاركته في الجلسة الوزارية قبل أيام (عبير سلطان - أ ف ب)

نتنياهو يحسم الانتخابات المبكرة... ويعدّ لمعاقبة باراك

إسرائيل

علي حيدر

رغم عدم الإعلان الرسمي لإجراء انتخابات مبكرة، باتت الساحة الإسرائيلية تعيش أجواء الانتخابات، وهو ما انعكس في مواقف القيادات السياسية وتعليقات الصحاف. ومن المؤشرات التي تتوالى تباعاً على أرجحية هذا السيناريو موقف وزير الخارجية، أفيغور ليبرمان، خلال لقائه مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، الذي أكد فيه أنّ من الصعب التوصل إلى موازنة تحظى باتفاق من جميع الكتل التي تتشكل منها الحكومة. هذا إلى جانب انضمام رئيس الكنيست، القيادي في حزب الليكود، رؤوفين ريفلين، إلى

قائمة الداعين إلى حل الكنيست بعد بدء الدورة الشتوية في الخامس عشر من الشهر الجاري. وفي سياق متصل، تواصلت التسريبات التي تكشف عن مستوى تردّي العلاقات بين وزير الدفاع إيهود باراك ونتنياهو، إلى حد أن الأخير اتهم الأول، أمام مقربين، في اجتماعات مغلقة، بالتآمر عليه وأنه ألحق ضرراً كبيراً بالعلاقات بين إسرائيل والإدارة الأميركية.

وفي هذا السياق، درس نتنياهو إمكانية إقالته من منصب وزارة الدفاع، بعدما علم بلقائه مع رئيس بلدية شيكاغو، رام عمانوئيل، المقرب من الرئيس الأميركي باراك اوباما. وبحسب «يديعوت

احرونوت»، استشاط نتنياهو غضباً بعد أن علم باللقاء. وأكدت أن نتنياهو أجرى مشاورات مع وزراء من الليكود في ما إذا كان يتعين عليه أن يقيل باراك من منصبه، لكن في النهاية لم ينضج قرار الإقالة. في المقابل، ذكرت صحيفة «اسرائيل اليوم» أن باراك حاول التصالح مع نتنياهو وطلب ضمان مكان له في قائمة الليكود للانتخابات المقبلة، لكن قياديين في الليكود يرفضون ذلك.

إلى ذلك، ذكر المعلق ناحوم برنياع، في صحيفة «يديعوت احرونوت»، أنّ من المتوقع من الآن فصاعداً أن يحاول نتنياهو تحميل باراك المسؤولية عن جميع الأخطاء التي ارتكبتها الحكومة